القريب مع الفصل البعيد والفصل البعيد مع الفصل البعيد والجنس البعيد مع الفصل
القريب الثاني أن أحد الأمرين لازم أما عدم تمانع الاقسام او تداخل الاقسام وكل منهما
باطل اما بيان لزوم احد الامرين فلان تقسيم الكلي اما بالقياس الى شيء واحد او بالقياس
الى اشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل لانا نأخذ الجنس في القسمة تارة والاعلى ماهية
واخرى نأخذ الماهية وان كان الثاني يلزم عدم التمانع لجواز ان يكون الكلي نفس ماهية
وجزء ماهية اخرى وخارجا عن ماهية ثالثة واما بطلان كل واحد من الامرين اما الاول
فظ لاستحالة ان يكون الكلي بالقياس الى شيء واحد نفسه وجزءه معا واما عدم التمانع فلان
المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام ومع عدم التمايز الثالث ان القسمة ليست حاصرة
لجواز ان يكون المنسوب اليه مباين الرابع انه ان اراد بتمام ماهية الشيء تمام ماهية
من الماهيات يحصر الكلي في قسم واحد لانه ابدا يكون تمام ماهية ما من الماهيات اذ
جزء الماهية ايضا تمام ماهيته ما ولذا لخارج عن الماهية وان اراد به تمام الماهية
النوعية التي لا يختلف افرادها الا بالعدد لم يندرج المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة تحته الخامس ان اقسام الكليات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة ويتضح
المص بانحصارها في الخمسة السادس ان كل مقول في جواب ما هو فهو مقول في جواب
بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام الثلثة بيان الاول ان كل مقول
في جواب ما هو حد لانه يستلزم تصوره تصور الماهية المسؤل عنها ضرورة ان
تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمرو وليس المعنى من
الحد الا هذا وكل حد فهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة نتيجة
ان كل مقول في جواب ما هو فهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة
ويمكن ان يلزم الاسولة الخمسة المتقدمة بان التقسيم للكلي القياس الى ما تحته
من الجزئيات فيكون المراد بالشيء المنسوب اليه الجزئي فالاقسام المذكورة في
القسم الاول ليست اقساما له بل للمقول في جواب ما هو فلا بد من تقدير ولكن
حتى تتم الغاية واذ فاعوجاج لا يخفى على المحصل ايضا ان اردتم بالجزئيات التي

لا تختلف الا بالعدد فلا يدخل اعتبار الجنس والفصل لخاصة والعرض العام الا بالقياس
الى الماهية النوعية فلا يدخل في القسمة الاجناس والفصول العالية والمتوسطة
وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئيات
فلا حصر ايضا لان ههنا اقساما اربعة اخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال
بعدم التمانع والتمايز بين الاقسام لجواز ان يكون الكلي نفس ماهية بعض
الجزئيات وداخلا في ماهية البعض الآخر وخارجا عن ماهية الباقي قلنا قوله
القسمة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام بحسب المفهوم والاعتبار
كاف في التمايز واما السؤال الاخير فجوابه ان المقول في جواب ما هو نفس الماهية
المسؤل عنها لا ما يوجب تصورها وتصورها لذاته بحسب ايراد حدها
بدلها واما جعل الحد منه فباعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغايرا
له باعتبار آخر فهو حد ومقول في جواب ما هو الاعتبارين واعلم ان المصنف
سيجعل الحد في فصل التعريف داخلا في ماهية المحدود وعده ههنا من المقول
في جواب ما هو فلا بد ان يكون تمام ماهيته فبين كلاميه تناقض صريح قال
والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضع اقول الثاني من اقسام الكلي وهو ما يكون جزء
ماهية الشيء يسمى ذاتيا في هذا الموضع اي في كتاب الصناعة فانه يقال الذاتي في عدة
معان اخر وسيأتيك بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسر في
الشفاء ما يسمى ذاتيا بما يدخل في الماهية ذاتيته بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا
موضع نظر فان الذاتي ما له نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى الذات
الشيء بل انما ينسب الى الشيء ما ليس له ثم استشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية
لنفسها بل للاشخاص المتكثرة بالعدد فابطله بانه لو جعل الماهية ذاتية لشخص
شخص لم يخل من ان يكون نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود الحد والمذكور
او الى الجملة التي هي الماهية والشخص فلا يكون اياها بكمالها بل جزءا منها واجاب عن
النظر الذاتي وان دل على النسبة في اصل اللغة لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)